الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.1/L.30
16 March 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة التاسعة

جنيف، ١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

مشروع تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أعمال دورتها التاسعة

المقرر: **السيد المصطفى أيت عمر (المغرب)**

المتحدثون:

المسؤول عن إدارة الأونكتاد	كوستاريكا عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
جمهورية الكونغو الديمقراطية	لكسمبرغ عن الاتحاد الأوروبي
عن مجموعة الـ ٧٧ والصين	بنن عن أقل البلدان نمواً
الفلبين	الهند
عن المجموعة الآسيوية والصين	الصين
مصر عن المجموعة الأفريقية	الاتحاد الروسي

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته. وترسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الثلاثاء، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥**، إلى العنوان التالي: UNCTAD Editorial Section, Room E-8108, fax no.917 0056, tel. no. 917 5656.

(A) GE.05-50534 170305 170305

الفصل الأول

البيانات الافتتاحية

١- **أكد المسؤول عن إدارة الأونكتاد** أن هذه الدورة هي الأولى التي تعقدها لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية منذ مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر وبالتالي فإنها فرصة سانحة لتناول القضايا الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال من منظور تنفيذ توافق آراء ساو باولو. وستتميز السنة الحالية أيضا بالاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لتنفيذ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن هاذين الحدثين مترابطان لكونهما يستهدفان معا تعزيز التجارة بصفتها محركا للنمو والتنمية والقضاء على الفقر. وستدرس اللجنة، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، مسألة تمويل التجارة بالسلع الأساسية وكيفية تأثيره في قدرة البلدان النامية على المنافسة ودخول الأسواق، لا سيما البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. ونظرا لأهمية القضايا المتعلقة بالسلع الأساسية، كما يتجسد ذلك بشكل عام في توافق آراء ساو باولو (الفقرة ١٠٠)، قد ترغب اللجنة في إدراج مسألة السلع الأساسية بصفتها بنداً منتظماً في جداول أعمالها المقبلة. وفيما يتعلق بالمنافسة، أقر عدد متزايد من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، بأن قوانين وسياسات المنافسة على الصعيد الوطني والدولي عنصر مهم لأهدافها الإنمائية والرامية إلى القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، سيعقد في أنتاليا بتركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

٢- وفي إطار البند ٤ من جدول الأعمال، ستنظر اللجنة في زيادة دور البلدان النامية في التجارة الدولية في الخدمات، إضافة إلى التجارب والتحديات القائمة في المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية الجارية بشأن الخدمات. وانطلقت بلدان نامية عديدة في عمليات للإصلاح، غير أن تحرير التجارة في الخدمات قد لا يؤتي النتائج أو المكاسب المتوخاة منه دون وضع سياسات تكميلية. فقد شهدت بلدان عديدة من أقل البلدان نمواً انخفاضا في حصتها من الخدمات في ناتجها المحلي الإجمالي منذ التسعينات. ولا يمكن تناول مسألة تحرير الوصول إلى الأسواق في مجال التجارة في الخدمات دون مراعاة التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بقواعد الاتفاق العام للتجارة في الخدمات والسياسات المتعلقة بالقوانين الداخلية. ومن القضايا في هذا الباب دور الأطر التنظيمية الدقيقة إذا أريد لتحرير التجارة أن تحقق نتائج إيجابية.

٣- وبشأن البند ٥ من جدول الأعمال، أكد المتحدث أن دعم الأونكتاد للبلدان النامية في مشاركتها في برنامج عمل الدوحة وما بعده، الذي يتضمن قضايا الوصول إلى الأسواق والقدرة على العرض فيما يتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية. وبعض هذه القضايا خارج نطاق منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك السبل الابتكارية لجعل التجارة في خدمة التنمية المستدامة، مثل مبادرة بيوترايد. وأشار إلى أن دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠٠٥ شكل تطورا هاما، وقال إن الأونكتاد مستعد لمواصلة العمل مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل مساعدة البلدان النامية في قضايا التجارة والاستثمار في مجال تغير المناخ، مثل التشجيع على إتاحة المزيد من الفرص التجارية والاستثمارية في إطار آلية التنمية النظيفة. وشدد أيضا على أهمية

فـــرقة العمل الاستشارية المعنية بمتطلبات البيئة والوصول إلى الأسواق للبلدان النامية، وهو مشروع أطلق خلال أسبوع ريو التجاري السابق لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر.

٤- وأضاف قائلا إن اجتماع الخبراء بشأن القطاعات الجديدة والحيوية في مجال التجارة العالمية الذي عقد في شـــباط/فـــبراير ٢٠٠٥ نـــاقش مسألة الاستعانة بمصادر خارجية فيما يتعلق بالخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات، وبالأنسجة والملابس، والطاقة المتجددة والوقود البيولوجي. وأوصى بأن تنظر اللجنة في إمكانية إجراء مـــتابعة للاستعراضـــات القطاعية، بما في ذلك استعراض المشاريع الميدانية، وإجراء اجتماع آخر للخبراء بشأن القطاعات الجديدة والحيوية خلال فترة السنتين الحالية.

٥- وتحـــدث ممـــثل **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، فقال إن دعم الأونكتاد ســـيكون ضروريا لحدثين كبيرين في ٢٠٠٥ وهما العملية التحضيرية للاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لتنفيذ إعلان الألفية والمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ.

٦- وأشـــار المتحدث إلى ضرورة التصدي للأثر السلبي الذي تخلفه العقبات التي تعترض العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في دخولها إلى أسواق تمويل السلع الأساسية. وقال إن توافق آراء ساو باولو يشـــكل خريطة طريق توجه عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية، وينبغي للجنة في هذا السياق أن تتخذ من مســـألة الســـلع الأساسية بندا مستقلا في جدول أعمالها. وأعرب عن دعمه لفرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية. ومن جهة أخرى، أشار إلى ضرورة بذل الجهود لجعل الأسواق العالمية أكثر كفاية، وعدلا وإنصافا من خلال منع ووقف الهياكل والممارسات المنافية للمنافسة التي تنهجها الشركات العالمية حيث تضر هذه الشركات بصادرات البلدان النامية، بما فيها صادرات السلع الأساسية. وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية سيشكل فرصة جيدة للتصدي للممارسات المنافـــية للمنافســـة. ورحـــب بالعمل الجاري بشأن القطاعات الجديدة والحيوية للتجارة العالمية. وقال إن على الأونكتاد أن تستمر في هذه الأنشطة من باب الأولوية القصوى وأن توسع من نطاقها لتشمل بناء القدرات.

٧- وفـــيما يـــتعلق بالتجارة في الخدمات، أعرب عن تأييده الكامل لتقييم أمانة الأونكتاد الوارد في الباب الخامس من الوثيقة TD/B/COM.1/71. وقال إن المزيد من قطاعات الخدمات كثيفة اليد العاملة على قدر خاص مـــن الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وينبغي إعطاؤها الأولوية في مفاوضات الاتفاق العام للتجارة في الخدمات. وأوضـــح أن الـــبلدان النامية تسعى إلى التزام البلدان المتقدمة بشكل أعمق وأوثق بشأن أسلوبي التوريد ٤ و١ والعمل بأحكام الفقرة الرابعة للاتفاق العام للتجارة في الخدمات. وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم من أجل تطوير قدرتهـــا عـــلى عرض خدمات تنافسية، وتعزيز بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية، والاحتفاظ بالحيز الضروري للسياسة العامة ضمانا لتوازن ملائم بين مختلف الأهداف الإنمائية. ومن الشروط الأساسية إجراء تقييم واضح لكل من الإمكانات التي تتيحها التجارة في الخدمات وأهداف مفاوضات الاتفاق العام للتجارة في الخدمات ولآثارها الأوســـع المترتبة عنها في مجال التنمية. وتولي البلدان النامية أهمية قصوى لعمل الأونكتاد في هذا الصدد وتدعو

الأونكتاد إلى مواصلة تحليله لوسائل بناء قطاعات الخدمات التنافسية والخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية التي من شأنها دعم وتحسين القدرة على المنافسة والتنمية.

٨- وأثنى المتحدث على الأونكتاد لما يقوم به من عمل بشأن مجموعة واسعة من القضايا التجارية والبيئية، لا سيما في مجال السلع والخدمات البيئية، والمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق، وإتاحة الفرص لتصدير المنتجات العضوية، ومبادرة بيوتريد. وقال إن المبادرة الجديدة للأونكتاد بشأن إنشاء فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق للبلدان النامية أمر مشجع أيضا، كما هو الشأن بالنسبة لمساعدة الأونكتاد في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تحديد السلع البيئية التي تحظى باهتمام البلدان النامية فيما يتعلق بالتصدير والتنمية المستدامة.

٩- وأعرب عن ارتياحه للطريقة الشاملة التي تعاملت بها الأمانة مع التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الثامنة. وقال إن التركيز على أقل البلدان نموا وعلى البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالتجارة ينبغي أن يستمر، نظرا للاحتياجات الخاصة والملحة لهذه البلدان. واستطرد قائلا إن الدعم المالي الذي تقدمه البلدان المانحة إلى الأونكتاد من أجل تنفيذ أنشطة التعاون التقني أمر مسلَّم به غير أن هذا الدعم ينبغي الزيادة فيه في ضوء الولاية التي عززها مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. وأشار إلى أن مجموعته تؤكد من جديد التزامها بالجولة الجديدة لمفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وتتطلع إلى أن يواصل الأونكتاد دعمه.

١٠- وتحدث ممثل **الفلبين**، باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، فأعرب عن تقديره لمبادرة الأمانة بتنظيم مناقشة بشأن التجارة والأهداف الإنمائية للألفية وعن تطلعه إلى مشاركة الأونكتاد بشكل مباشر أكثر من خلال العملية الحكومية الدولية في الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولا سيما في الجزء الرفيع المستوى من الجلسة العامة لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن تقديره أيضا لما قامت به الأمانة من تحليل لآليات تمويل السلع الأساسية وللشركاء في التنمية لدعمهم لهذه الخطط في آسيا. وقال إن أحد الاقتراحات يشير بإدراج تمويل السلع الأساسية ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات ومراعاة قضايا السلع الأساسية خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض مجموعة المبادئ والقواعد لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية. وقال إن عمل الأونكتاد بشأن القطاعات الجديدة والحيوية أمر ينبغي تشجيعه، كما ينبغي النظر في قطاعات أخرى مثل السلع البيئية والخدمات، والأنسجة والملابس في سياق ما بعد اتفاق الأنسجة والملابس.

١١- وأكد الحاجة الملحة إلى التصدي للقيود التي تحد من القدرة على العرض في مجال الخدمات وللعقبات التي تعترض صادرات البلدان النامية من الخدمات، لا سيما وضع اتفاقات للاعتراف المتبادل، واختبارات الاحتياجات الأساسية، والتأشيرات، والمتطلبات التقنية والقوانين الداخلية. وقال إن على البلدان المتقدمة أن تدرك أهمية أسلوب التوريد ٤، والأسلوبين ١ و٢، من أجل التنمية الاقتصادية. ونظرا لأهمية التجارة في الخدمات، رحب المتحدث بتركيز الأونكتاد على قطاع الخدمات في جميع الدعائم التي يقوم عليها عمله، بالإضافة إلى تركيزه على تقييم الخدمات.

١٢- وأشار إلى الالتزام الذي تم التعهد به خلال مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر من أجل رصد التدابير البيئية التي تمس صادرات البلدان النامية. وقال إن هذه المتطلبات أضحت عاملا حاسما للوصول إلى الأسواق والدخول إلى الأسواق. وأوضح أنه في العديد من الحالات، أثرت المتطلبات البيئية سلباً في البلدان الآسيوية، وأشار إلى أن عددا من الاقتراحات التي أبدتها الأمانة جدير بالتأييد الكامل. وأثنى على مشاركة القطاع الخاص في فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق للبلدان النامية. وشدد على الدور الإيجابي لمبادرة بيوتريد، وقال إن على الأمانة أن تطلقها في بلدان أخرى في المنطقة.

١٣- وتحدث ممثل **مصر**، باسم **المجموعة الأفريقية**، فشدد على كون البلدان الأفريقية في معظمها معتمدة على السلع الأساسية. وقال إن من الضروري التصدي للمشاكل الناجمة من عدم وجود رأس المال، والتكنولوجيا والموارد البشرية للامتثال لمعايير المنتجات، بوسائل منها وضع آليات مالية ابتكارية. وقال إن من الضروري التسليم بالدور الملائم للدولة. وينبغي دعم صغار المنتجين، ودفع أسعار "محترمة" وتشجيع علاقات شراكة بين المنتجين في البلدان النامية وموزعي السلع الأساسية. وأشار إلى أن المنتجين الأفارقة قلقون إزاء العقبات التجارية التي تفرضها هياكل الأسواق التجارية المعادية وإزاء العقبات الموضوعة على مستوى المؤسسات التجارية. وقال إن الأونكتاد قد قام بعمل هام في هذا الصدد، وينبغي تعزيز العمل التحليلي من أجل مساعدة البلدان النامية في القضايا المتعلقة بسياسات وقوانين المنافسة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي.

١٤- وتابع حديثه قائلا إن التجارة في الخدمات تتيح فرصا للبلدان الأفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن تطوير قطاعات الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية ذو أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية، غير أن معظم موردي الخدمات الأفارقة يعانون نقصا في الموارد وفي القدرة على المنافسة. فالخدمات مهمة لتحسين الرفاه وللحكومات دور تنظيمي كبير لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية. وإلى جانب تحرير خدمات الهياكل الأساسية وخصخصتها، ينبغي أيضا اتخاذ تدابير ملائمة على مستوى المنافسة والتشريع. وقد تقوم اللجنة بدور في اعتماد توصيات محددة من أجل تعزيز الدينامية في قطاعات الخدمات المحلية، والوصول إلى التكنولوجيا من خلال أساليب التوريد، وتنقل الأشخاص الطبيعيين.

١٥- وأشار المتحدث إلى أن البلدان الأفريقية تواجه صعوبات في التكيف مع المتطلبات البيئية وما يرتبط بالبيئة من متطلبات الأمن الغذائي في الأسواق الرئيسية لصادراتها. فهي قلقة إزاء القوانين المنظمة لمبيدات الآفات ومعايير القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديره لعمل فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق للبلدان النامية، ولعمل فرقة العمل الدولية المشتركة بين الأونكتاد والفاو والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية المعنية بالتوحيد والمطابقة في الزراعة العضوية. ولأسباب راجعة إلى الأمن الغذائي ومخاوف بيئية، رحبت البلدان الأفريقية بالمشاريع المزمع القيام بها في إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية ببناء القدرات بشأن التجارة والبيئة والتنمية ومبادرة بيوتريد، التي وسع نطاقها ليشمل أفريقيا. ثم إن عمل الأونكتاد بشأن التنوع البيولوجي والمعرفة التقليدية مهم أيضا، لأن معظم البلدان الأفريقية يعتمد على المعرفة التقليدية لتلبية الاحتياجات الغذائية والصحية. وثمة إمكانية أيضا للأونكتاد في بناء القدرات بالارتباط مع آلية التنمية النظيفة بموجب بروتوكول كيوتو من أجل مساعدة البلدان الأفريقية، التي توجد حاليا في وضعية غير مناسبة.

١٦- وقال إن المبادرات المتعلقة بالقطاعات الجديدة والحيوية للتجارة الدولية تشكل فرصة هامة للبلدان الأفريقية لتنويع إنتاجها وصادراتها. ويجب الآن توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل الدعامة الثالثة لأنشطة الأونكتاد، وهي بناء القدرات، لا سيما بالنسبة لأفريقيا، بما ذلك على الصعيد القطري وعلى مستوى المشاريع التجريبية دون الإقليمية، نظرا لأن أفريقيا لا يزال يتعين عليها بناء قدرتها في هذه القطاعات الجديدة والحيوية.

١٧- وأضاف قائلا إن العمل الجاري في إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية في فترة ما بعد الدوحة مهم جداً. ومن الأنشطة الأخرى الخاصة بالتعاون التقني التي تعد جديرة بالذكر تلك المرتبطة بالتجارة والبيئة، والتجارة والمنافسة، وقضايا السلع الأساسية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والمفاوضات الجارية بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، والنظام الشامل للأفضليات التجارية. وقال إن الأونكتاد شريك مهم لأفريقيا في إطار البحث عن نتيجة إيجابية لبرنامج عمل الدوحة وتحقيق هدفها الإنمائي. وأعرب عن ارتياحه للعمل الذي تقوم به الأمانة، على نحو ما ورد في الوثيقة TD/B/COM.1/69.

١٨- وتحدث ممثل **كوستاريكا**، باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، فقال إن على الأونكتاد أن يواصل عمله المثمر في مجال التجارة والتنمية، مع التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) دور التجارة في التنمية الاقتصادية، والعلاقة ما بين تحرير التجارة، والنمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر؛ (ب) الترابط القائم بين تعدد الأطراف والتكامل الإقليمي، حيث يتطابق كلاهما ويتكاملان؛ و(ج) المفاوضات المتعددة الأطراف ومواصلة دعم البلدان النامية في مشاركتها في برنامج عمل الدوحة.

١٩- وفيما يتعلق بالخدمات، أشار إلى وجوب زيادة الدور الذي تقوم به البلدان النامية في مجال التجارة الدولية في الخدمات. وقال إن العديد من بلدان المنطقة بدأ في عمليات إصلاح على مستوى الخدمات، غير أن حصة هذه البلدان من التجارة الدولية في الخدمات لا تزال متواضعة جداً، إذ تبلغ حوالي ٣,٥ في المائة، وتعد أدنى من نسبة التجارة في السلع، التي تبلغ ٥,٣ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وقال إن بلدان المنطقة تتوقع جني ثمار المفاوضات بشأن الخدمات من خلال السماح مؤقتا بتنقل الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات (أسلوب التوريد ٤). وفي هذا الصدد يقدم الأونكتاد المساعدة إلى البلدان النامية، وهو ما ينبغي تحسينه. ومن المهم أيضا دراسة أفضل الممارسات في مجال الخدمات التي من شأنها أن تعزز التجارة في الخدمات فيما بين بلدان الجنوب.

٢٠- وقال إن المجموعة تعلق أهمية على العلاقة بين التجارة والاستثمار والأهداف البيئية، نظراً لوفرة موارد التنوع البيولوجي في المنطقة. وأكد تأييد مجموعته لعمل الأونكتاد بشأن الزراعة العضوية ومبادرة التجارة البيولوجية وتغير المناخ والسياحة المستدامة، وأنها تتطلع إلى نجاح أعمال فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، وتقدر عمل الأونكتاد بشأن السلع والخدمات البيئية.

٢١- وأضاف قائلاً إن بدء نفاذ بروتوكول كيوتو تطور هام يتيح فرصاً جديدة. وأكد أن للأونكتاد دوراً يؤديه في مساعدة البلدان النامية في القضايا المتصلة بالتجارة والاستثمار في مجال تغير المناخ، مثل التشجيع على إتاحة مزيد من فرص التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة، والتنمية الريفية، وتنويع مصادر الإمداد

بالطاقة، وإنتاج الوقود البيولوجي، واستخدام السلع الأساسية لإنتاج الطاقة. وقال إن المجموعة تعرب عن امتنانها لحكومة المملكة المتحدة لمشروعها المتعلق بالمتطلبات البيئية التي تستفيد منه ثمانية بلدان في المنطقة.

٢٢- وقال ممثل **لكسمبرغ**، متحدثاً باسم **الاتحاد الأوروبي**، إن دور الأونكتاد، كما يُستدل من جدول أعمال اللجنة، يذهب إلى أبعد من مجرد بناء القدرات للمفاوضات التجارية وتنفيذ الاتفاقات التجارية. وأضاف قائلاً إن اللجنة تتيح فرصة جيدة للتفكير في الصلات القائمة بين التجارة والأهداف الإنمائية لإعلان الألفية، وأكد تأييد الاتحاد الأوروبي للنتيجة التي خلص إليها تقرير الأمم المتحدة لمشروع الألفية بشأن الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية ومفادها أن التجارة يمكن أن تكون محركاً قوياً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، يوافق الاتحاد الأوروبي على أن الزراعة، والوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية، والخدمات، وتيسير التجارة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية ليست عناصر حاسمة في المفاوضات الراهنة فحسب بل هي أيضاً عوامل أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضاً توصية تقرير الأمم المتحدة لمشروع الألفية بشأن قيام جميع البلدان المتقدمة بتوسيع نطاق الخطط الشبيهة باتفاق "كل شيء عدا السلاح" لتشمل أقل البلدان نمواً. ومن شأن إتاحة وصول أقل البلدان نمواً على أساس تفضيلي إلى أسواق البلدان النامية أن ييسر أيضاً التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٢٣- وأردف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يقدِّر الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتعزيز مسألة تمويل السلع الأساسية، ويرى أن النهج المقترح في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة مناسب جداً. ويدرس الاتحاد الأوروبي عدة وسائل لدعم عمل الأونكتاد في هذا المجال، ولا سيما العمل الهادف إلى ترويج أفضل الممارسات في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية.

٢٤- وقال إن الاتحاد الأوروبي يتفق مع أمانة الأونكتاد على الأهمية المتزايدة للخدمات وما تنطوي عليه من إمكانيات من أجل التنمية، بما في ذلك أهمية أسلوب التوريد ٤ لجميع الشركاء التجاريين، ولا سيما البلدان النامية. ونظراً لما يتسم به أسلوب التوريد ٤ من أهمية، قدم الاتحاد الأوروبي عرضاً أولياً أساسياً بشأنه. ولا تزال التحويلات الدولية تتأثر بارتفاع تكاليف المعاملات، ولذلك ينبغي خفض هذه التكاليف بزيادة المنافسة وتحسين الكفاءة في قطاع الخدمات المالية. وفيما يتعلق بالمفاوضات الجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، أكد أن إحراز التقدم يتوقف على مشاركة جميع الشركاء التجاريين في عملية طرح الطلبات والعروض. وأكد أن الاتحاد الأوروبي مستعد لمراعاة جميع أوجه المرونة المتاحة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والمبادئ التوجيهية للمفاوضات لصالح أقل البلدان نمواً، وأنه سيولي مصالح البلدان النامية اهتماماً خاصاً في عرضه المنقح للخدمات، على النحو المطلوب في مجموعة مقترحات تموز/يوليه.

٢٥- وفيما يتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية، أوضح أن الاتحاد الأوروبي يتعاون من خلال دول أعضاء معينة تعاوناً وثيقاً مع الأونكتاد، ولا سيما بشأن أنشطة المساعدة التقنية. ولا تعني الشواغل التي أبديت بشأن المعايير البيئية أن هذه المعايير ينبغي خفضها، بل ينبغي توفير الدعم للمصدرين لمساعدتهم على الوفاء بهذه المعايير. وقال إن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن قطاعات اقتصادية معينة يقدم دروساً مفيدة في هذا الصدد.

٢٦- ودعا ممثل **بنن**، متحدثاً باسم **أقل البلدان نمواً**، المجتمع الدولي إلى تقديم حل سريع للمشاكل المحددة التي تعانيها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بالديون الخارجية، وتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدني مستويات الاستثمار، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتدابير الحماية في الأسواق التصديرية، وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية، والافتقار إلى هياكل أساسية ومرافق إنتاج كافية.

٢٧- وأكد أن إنتاج السلع الأساسية وتصديرها يتسم بأهمية أساسية لأقل البلدان نمواً، وذلك لأن حصة صادرات السلع الأساسية كنسبة مئوية من مجموع إيراداتها التصديرية يتجاوز في كثير من الأحيان الـ ٩٠ في المائة. إلا أن نسبة مئوية ضئيلة فقط من هذه الصادرات تتألف من منتجات مجهزة. وتعاني أقل البلدان نمواً من انخفاض أسعار السلع الأساسية، ما يسبب مشاكل اجتماعية ومشاكل في ميزان المدفوعات. وأكد أن تحليل الأونكتاد في هذا الصدد مفيد جداً.

٢٨- وقال إن أحد الأسئلة الرئيسية المطروحة هو كيفية استفادة أقل البلدان نمواً من فرصها ومن مزاياها المقارنة في قطاع السلع الأساسية. وأكد الحاجة إلى تخفيض و/أو إلغاء الإعانات التصديرية، والدعم المحلي، والذرى التعريفية والزيادة التدريجية للتعريفات الجمركية، والحواجز غير التعريفية. وأكد أيضاً أهمية تيسير التجارة وضرورة تعزيزها. ودعا إلى تطوير القدرات الإنتاجية وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في هذا الصدد. ويتسم تطوير الهياكل الأساسية والقدرات التجارية بالأولوية في اجتذاب الاستثمارات اللازمة لتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين قائمين على الاكتفاء الذاتي.

٢٩- وأردف قائلاً إن من بين العوامل الهامة فيما يخص العلاقة بين التجارة والحد من الفقر تحسين الوصول إلى الأسواق، وبناء الهياكل الأساسية، والتعليم. وشدد أيضاً على الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي دعم أقل البلدان نمواً في سعيها للتحول من إنتاج السلع الأساسية الأولية إلى تجهيز المنتجات. ومن المهم الاستثمار في القدرات المادية والبشرية والمؤسسية في أقل البلدان نمواً، ولا سيما شبكات النقل. ومن العوامل الهامة الأخرى تحقيق الانسجام بين سياسات التجارة الدولية واستراتيجيات التنمية المحلية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. وتوجد ثلاثة تدابير هامة لمساعدة أقل البلدان نمواً هي فتح الأسواق أمام المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً، وتوفير الائتمان البالغ الصغر، وإلغاء ديون أقل البلدان نمواً.

٣٠- وفيما يتعلق بقطاع الخدمات، قال إن خدمات من قبيل النقل والطاقة والتأمين والنشاط المصرفي والصحة والتعليم والسياحة والخدمات المهنية خدمات أساسية للتنمية الاقتصادية، ولا بد من تحسين القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً فيها وتوفير المساعدة التقنية لها. ويمكن تحقيق فوائد من المفاوضات الجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وبخاصة من حركة الأشخاص الطبيعيين.

٣١- وقال إن أقل البلدان نمواً تسلِّم بالعلاقة القائمة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، وبأهمية حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأكد أنها تعلِّق أهمية كبيرة على تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة في إطار جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. ورأى أنه ينبغي لدى صياغة المعايير، ومنها المعايير البيئية، مراعاة الظروف

الخاصـــة لأقـــل البلدان نمواً، وينبغي مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نمواً على الوفاء بهذه المعايير. وأخيراً، أعرب عن تقديره للمانحين لما يقدمونه من دعم لبرامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني ودعا إلى تعزيز هذا الدعم للمضي قدماً في تنمية أقل البلدان نمواً.

٣٢- وقالت ممثلة **الهند** إن الجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية يُتوقَّع أن تتمخض عن مجموعة من الالتزامات الأساسية في مجال تحرير التجارة تستند إلى المنفعة المتبادلة والتوزيع العادل للفوائد على جميع المشاركين، وتعزيز أوجه التكامل الاقتصادي، وتتضمن تدابير تفضيلية ملموسة لصالح أقل البلدان نمواً. وقد أُنشـــئت لجنة تفاوضية تتألف من فريقين تفاوضيين يجتمعان مرة كل أسبوع (يُعنى أحدهما بوضع القواعد ويعنى الآخر بمسألة الوصول إلى الأسواق). ووُضع جدول زمني بهدف إتمام الدورة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقـــد دُعـــي أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى الانضمام إلى المفاوضات وحضروا الجلسات الرسمية وغير الرسمية للفـــريقين العاملين. وسيُبحث انضمام الأعضاء الجدد في إطار المفاوضات الجارية. ويتوقع المشاركون أن تكون الجولـــة ناجحـــة ومجدية ومفيدة للجميع. وأعربت عن تقديرها للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد للنظام الشامل للأفضليات التجارية.

٣٣- وأكدت أن ما يملكه الأونكتاد من معرفة وتجربة وخبرة سيساهم مساهمة جليلة في استعراض مدة الخمس سنوات للأهداف الإنمائية لإعلان الألفية وفي المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في هونغ كونـــغ. وينـــبغي أن تنعكس في أعمال الأونكتاد الولايةُ المجددة المنبثقة عن مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر ونتائجُ اجتماعات الخبراء. وقد أبرزت وثائق الأونكتاد بوضوح الحاجة إلى توفير المساعدة المالية والتقنية لبناء القدرات على جانب العرض. وتوجد أمثلة إيجابية من عدة بلدان نامية، من بينها الهند، تُظهِر أنه من الممكن وضع خطط مالـــية صالحة ومستدامة لمنتجي السلع الأساسية ومجهزيها والمتاجرين بها، وينبغي للأونكتاد أن يضطلع بمزيد من المبادرات في هذا الصدد.

٣٤- وقالت إنه يُتوقع من الأونكتاد أن يعزز التماسك في النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي، بالاستناد إلى مبدأ الحفاظ على "حيز السياسات" وأوجه المرونة للبلدان النامية، وهو ما لا ينبغي اعتباره تنازلات أو استثناءات عـــلى القـــاعدة وإنما سمات أصلية من هيكل النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأكدت ضرورة إصلاح الهيكل المؤسســـي لمنظمة التجارة العالمية من حيث الشكل والجوهر كليهما. ويجب أن تكون عملية صنع القرار عملية شفافة وجامعة وقائمة على المشاركة، وينبغي مراعاة البعد الإنمائي في الأنشطة الموضوعية؛ ويُتوقع من الأونكتاد أن يواصـــل أداء دور إيجابي في تحقيق هذا الهدف. أما ما يضطلع به الأونكتاد من عمل بشأن القطاعات الجديدة والدينامية فهو عمل جدير بالثناء ينبغي متابعته بدعم بناء القدرات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. ويمكـــن توسيع نطاق العمل ليشمل قطاعات أخرى، بما فيها القطاع السمعي البصري، والسياحة، والتكنولوجيا البيولوجية، والسلع والخدمات البيئية، والمستحضرات الصيدلانية. وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد عمله الرائد بشأن أسلوب التوريد ٤. وفيما يتعلق بالتجارة والبيئة، لا تزال إقامة حواجز جديدة من خلال فرض شروط بيئية وصـــحية مســـألة تبعث على القلق. وينبغي للمفاوضات المتعددة الأطراف أن تأخذ في اعتبارها الكامل السلع والخدمات البيئية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية. وقالت إن المعارف التقليدية مسألة أخرى تتسم بالأهمية،

وأن المســـاعدة التي يقدمها الأونكتاد في استكشاف النُهج الشاملة إزاء حماية المعارف التقليدية وتعزيزها وصونها وإدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية مساعدة جديرة بالترحيب. وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله بشأن المعارف التقلـــيدية، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٣٥- وشدد ممثل **الصين** على أهمية تمويل التجارة في السلع الأساسية. وقال إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية في هـــذا المجـــال لن تكون كافية وسيلزم دعمها بتدابير تتخذها البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية. وأعرب عن تقديره لعمل الأونكتاد في هذا المجال، وأكد ضرورة تعزيز عمله بشأن السلع الأولية. وفيما يتعلق بالخدمات، أكد ما يتسم به أسلوب التوريد ٤ من أهمية بالغة للتنمية المستدامة. ونظراً لافتقار البلدان النامية إلى القدرة التنافسية في الـــتجارة في الخدمات، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تركز على تحرير قطاع الخدمات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامـــية، ولا سيما الخدمات المتصلة بحركة الأشخاص الطبيعيين. ورأى أن الحواجز غير التعريفية تشكل عقبات رئيسية أمام صادرات البلدان النامية وينبغي التصدي لها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وأكد أن الأونكتاد يمكنه أداء دور هام في هذا المجال.

٣٦- وشدد ممثل **الاتحاد الروسي** على أهمية عمل الأونكتاد بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتكامل الإقليمي. ورأى أن جدول أعمال اللجنة يتيح للدول الأعضاء معالجة قضايا شديدة التعقيد ولكن بالغة الأهمية تقع في صلب التجارة الدولية.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

افتتاح الدورة

٣٧- افتُتحـــت الدورة التاسعة للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥. وافتتح الدورة يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية.

انتخاب أعضاء المكتب

٣٨- انتخبت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: السيد داسيو كاستييو (هندوراس)

نواب الرئيس: السيدة فاطمة الغزالي (عُمان)

السيدة كارمن دومينغيز (شيلي)

السيدة باربرا ريتبروك (هولندا)

السيد ديميتري غودونوف (الاتحاد الروسي)

السيد إيمانويل فاركو (فرنسا)

المقرر: السيد المصطفى أيت عمر (المغرب)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣٩- اعتمدت اللجنة في الجلسة نفسها جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.1/68. وعليه، كان جدول أعمال الدورة التاسعة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

٤- التجارة في الخدمات وأثرها الإنمائي

٥- التجارة والبيئة والتنمية

٦- تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة

٨- مسائل أخرى

٩- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

- - - - -